

أثر الأزمة المالية العالمية على إجمالي أصول البنوك الإسلامية وأرباحها "دراسة حالة: البنك الإسلامي الأردني"

هناء محمد الحنيطي*

ملخص

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر الأزمة المالية العالمية على إجمالي أصول وأرباح البنك الإسلامي الأردني، وتم الاعتماد على التقارير المالية المنشورة للبنك للفترة من 2000-2013 من أجل تحديد ذلك. وشملت الدراسة البيانات المالية التي تغطي مدة سبع سنوات قبل الأزمة المالية العالمية، وسبع سنوات بعد الأزمة المالية العالمية. وتم استخدام مجمع الأصول، وصافي الربح بعد الضريبة كما استخدم اختبار (paired Sample T-test) لاختبار فرضيات الدراسة. توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجمالي الأصول وصافي الربح للبنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل للفترة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، إذ كان هناك أثر إيجابي للأزمة المالية العالمية حيث ازداد إجمالي الأصول بعد الأزمة، وارتفعت أرباح البنك، وأوصت الدراسة البنوك الإسلامية بضرورة تشجيع أساليب التمويل القائمة على الربح والخسارة وتبنيها لفتح المجال لزيادة أصولها وارتفاع أرباحها.

الكلمات الدالة: الأزمة المالية العالمية، البنك الإسلامي.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين محمد صلى الله عليه وسلم. تعتبر البنوك ميزان للنشاط الاقتصادي في أنحاء العالم، فكلما ازداد نشاطها المالي وتوسعها، انعكس ذلك على اقتصاد العالم، وذلك لما تساهم به في تمويل الوحدات الاقتصادية، وشهدت المصارف الإسلامية في العقدين الأخيرين انتشاراً واسعاً في العديد من الدول، مما أدى إلى ارتفاع في حجم أصولها وودائعها ونسب الأرباح، صاحب ذلك تحدياً كبيراً كونها تعمل في بيئة معقدة وسريعة التغير، ومن هذه التحديات معاصرتها للأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم منذ عام 2008، والذي ترتب عليها نتائج سلبية منها إفلاس وانخفاض القيمة السوقية للعديد من المؤسسات والبنوك، لذلك أصبح من الأهمية بيان أثر الأزمة المالية العالمية على موجودات البنوك الإسلامية وأرباحها للمحافظة على استمرارها وبقائها ونموها.

العالمية ومدى تأثيرها في الأزمة وهل هي في منأى عن التأثير بالأزمات، فالمصارف الإسلامية بحاجة إلى تعظيم ثروة المساهمين من خلال إدارة استثماراتها وزيادة أرباحها بشكل يعظم العائد على هذه الاستثمارات مما يخدم رسالتها ويحقق أهدافها في تحقيق الربحية، وعليه فمن الضروري أن نُقيم هذه البنوك أوضاعها وأدائها بعد الأزمة المالية العالمية لتلافي الآثار السلبية. ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

- 1- ما هو مفهوم الأزمة المالية العالمية؟.
- 2- ما هي صيغ التمويل الإسلامية لمعالجة وتجنب الأزمات المالية؟.
- 3- هل للأزمة المالية العالمية أثر على إجمالي أصول البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل؟.
- 4- هل للأزمة المالية العالمية أثر على صافي أرباح البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل؟.

أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها من الإسهامات التي يتوقع إضافتها على المستويين النظري والتطبيقي، وتكمن أهميتها في كونها تبحث في أحد المواضيع المهمة والمعاصرة، وهو موضوع الأزمة المالية العالمية، كما تظهر أهمية الدراسة بشكل مواز للأهمية المتزايدة التي يشهدها القطاع المصرفي الإسلامي. وكذلك مدى تأثير العمل المصرفي الإسلامي بالأزمة

مشكلة البحث:

ازدادت الأسئلة حول البنوك الإسلامية أثناء الأزمة المالية

*جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، تاريخ استلام البحث 2015/01/22، وتاريخ قبوله 2015/05/19.

اعتماد مستوى معنوية (0.05) لقبول أو رفض الفرضيات. وشملت الدراسة البيانات المالية التي تغطي مدة سبع سنوات قبل الأزمة المالية العالمية عام 2008، وسبع سنوات بعد الأزمة المالية العالمية. لذا فإن أقصى فترة تتوافر لها البيانات بشكل متسلسل هي سبع سنوات متتالية قبل الأزمة وبعدها إذ أن البيانات المالية المتاحة هي لغاية عام 2013 كحد أقصى.

التعريفات الإجرائية:

تم اعتماد التعريفات الإجرائية التالية لأغراض البحث:

أ. الأزمة المالية:

توصف الأزمة المالية بانها حدث له نتائج تختلف في طبيعتها باختلاف قوة وشدة الأزمة. لذا تم اعتماد منهج دراسة الحدث Event Study، واعتبار سنة - 2008 بدايةً لهذا الحدث (الأزمة) وهو اليوم الذي أشهر فيه بنك ليمان برانرز إفلاسه. والمبرر في ذلك يعود إلى (التميمي، 2010): يمثل البنك رابع أكبر بنك استثماري في أمريكا، وإشهار إفلاسه يعد من قبل المتخصصين في شؤون المال والاقتصاد من أشهر حالات الإفلاس في وول ستريت منذ انهيار مؤسسة دركسل برنامج لامبرت عام 1990 وهي مؤسسة متخصصة بالسندات عالية المخاطر.

إن إفلاس هذا البنك تسبب بآثار سلبية على الأسواق المالية، نتيجة لإسقاط أصول بقيمة 5.6 مليار دولار بالربع الثالث من عام 2007، وتكبد خسائر بلغت 3.9 مليار دولار في الربع الثاني من العام 2008.

كذلك فقدان أسهم البنك حوالي 92% من قيمتها مقارنة بأعلى مستوياته عند 67.73 دولار للسهم الواحد في شهر تشرين الثاني من العام 2007.

ب. إجمالي أصول البنك الإسلامي الأردني Total - TA Assets: وتتمثل بالأصول المتداولة (نقدية، أرصدة، إيداعات لدى البنك المركزي والمؤسسات + استثمارات (أدوات مالية) + تمويل قصير الأجل (تمويل مرابحة وضم) + تمويل طويل الأجل (تمويل مشاركات، وتمويل عقاري) + موجودات ثابتة (أراضٍ ومبانٍ ومعدات وأثاث) (عثمان، 2009).

ج. أرباح البنك الإسلامي الأردني: صافي الربح بعد الضريبة

Net Income - NI

والجدول (1) يوضح إجمالي الأصول وصافي الربح لعينة البحث وللمدة قيد الدراسة والتحليل.

المالية العالمية. لذلك جاءت هذه الدراسة للبحث عن أثر الأزمة المالية العالمية على موجودات البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل وأرباحه، والاستفادة من النتائج في اتخاذ القرارات المتعلقة بالحصول على الأموال بالشكل الأمثل واستثمار هذه الأموال بكفاءة، في ظل الظروف والتغيرات التي يشهدها العالم اليوم.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعريف بالأزمة المالية العالمية وأسبابها.
- توضيح صيغ التمويل الإسلامية في معالجة وتجنب الأزمات المالية.
- بيان أثر الأزمة المالية العالمية على إجمالي أصول البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل.
- بيان أثر الأزمة المالية العالمية على صافي أرباح البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل.

فرضيات البحث:

يستند البحث إلى الفرضيات الآتية:

- الفرضية الرئيسية الأولى: "لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في إجمالي أصول البنك الإسلامي الأردني للفترة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية".
- الفرضية الرئيسية الثانية: "لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في صافي أرباح البنك الإسلامي الأردني للفترة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية".

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على الجوانب النظرية لموضوع الدراسة وذلك من خلال التأصيل النظري له ومراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة، بالإضافة إلى الرجوع للتقارير المالية المنشورة للبنك الإسلامي الأردني الذي اعتمد كحالة دراسية (تعمم) للسنوات من 2000-2013، حيث استخدمت مجموع الموجودات وأرباح البنك لبيان أثر الأزمة المالية العالمية على موجودات وأرباح البنك للبنك محل الدراسة. كما تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، حيث استخدم اختبار (paired Sample T-test) لاختبار فرضيات الدراسة. وفيما يخص تفسير النتائج واختبار الفرضيات ضمن إطار هذا البحث فقد تم

الجدول (1)

حسابات إجمالي الأصول وصافي أرباح البنك الإسلامي الأردني
خلال الفترة 2004 إلى 2012 بالدينار الأردني

السنة	إجمالي الأصول	صافي الربح
2000	658891784	2153794
2001	703843169	1009570
2002	797011652	2048210
2003	975490107	3204541
2004	1120388464	3275555
2005	1342362381	13086679
2006	1462906231	15472506
2007	1598135334	22988321
2008	1848373078	25140643
2009	2183062940	27888946
2010	260368927	29093694
2011	2898300754	28324209
2012	3020492066	36445903
2013	3281638362	45106303

المصدر: من التقارير المالية السنوية للبنك.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

الإطار النظري:

مفهوم الأزمة المالية:

الأزمة لغة: الأزمة الشدة والقحط، وأزم عن الشيء: أمسك عنه، والمأزم: المضيّق وكلُّ طريق ضيق بين جبلين: مأزم (الرازي، 1329هـ). أما اصطلاحاً: فبالرغم من تعدد تعريفات الأزمة، إلا أن هناك تشابهاً كبيراً بين هذه التعريفات ومدلول الأزمة وما تعنيه هذه الكلمة. ولغاية هذا البحث فإن تعريف الأزمة من المنظور المالي فهو: "التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول؛ والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية" (الحسيني، 1999).

نشوء وأسباب الأزمة المالية العالمية:

شكل قطاع العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى مدى العقد المنصرم قاطرة نمو للاقتصاد الأمريكي، وتوجهت إليه أموال المستثمرين، ومن نتائج ذلك: أن أسعار العقارات بدأت بالارتفاع في الولايات المتحدة الأمريكية. وترتب على ذلك أمران.

الأول: إن الراغبين في شراء المساكن الجديدة ذات الأسعار المرتفعة أصبحوا بحاجة إلى قروض بنكية كبيرة للحصول على هذه المساكن التي سيبثعونها.

والثاني: إن ارتفاع أسعار العقارات مكّن مالكي هذه العقارات من الحصول على مزيد من القروض ورهن عقاراتهم، وبشكل طردي؛ فكلما زاد سعر العقار ارتفعت قيمة القرض الذي يمكن الحصول عليه (العلي، 2009). وعندما تراجع الطلب على العقارات، أصبح هؤلاء المالكين عاجزين عن السداد، مما اضطرهم إلى عرض ممتلكاتهم للبيع، مما أثر على الأسعار هبوطاً كما واصل الطلب على العقارات بالتراجع. إن شدة الارتباط بين أزمة العقارات والمؤسسات المالية أدى إلى سرعة تطور واستفحال الأزمة عالمياً، ولقد عمق ذلك الحساسية الكبيرة التي تتمتع بها المؤسسات المالية، والذي يعتمد بشكل كبير على ثقة المستثمرين بها (شفيق، 2009). واسترشاداً بمختلف التقييمات التي أجريت حول الأزمات المالية والاقتصادية التي ضربت عالماً منذ القرن الماضي، ومن أشهرها تقييمات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة التقييم المستقلة التي أنشأتها. والتي اشتملت على دراسة الأزمات في 17 دولة وذلك خلال فترات مختلفة، فقد أشار بيسو (بيسو، 2010) إلى أن أهم أسباب هذه الأزمات هي كما يلي (الحنيطي، 2010):

- 1- الممارسات الاقتصادية الخاطئة، وتدخل غير رشيد في السوق لاعتبارات سياسية متعلقة بتوجيه الدعم.
- 2- الفساد الإداري، وشيوع الكسب غير المشروع، وتزايد التذمر الاجتماعي، وتدهور الشعور بروح المجتمع الواحد.

استناداً إلى الديون المصرفية القائمة عن طريق ابتكار أصول مالية جديدة.

وبعبارة أخرى فإن: مصطلح التوريق التقليدي يعني: تحويل الموجودات المالية المرتبطة بالقرض الأصلي إلى الآخرين، والذي يتم غالباً من خلال الشركات المالية أو الشركات ذات الأغراض الخاصة (Special Purpose Vehicle: SPV)، أو من خلال مصارف متخصصة في هذا المجال (عبدالله، 1995). الحكم الشرعي للتوريق التقليدي يدخل في باب بيع الديون، فالتوريق التقليدي لا يجوز شرعاً، حيث أنه بيع كالي بكالي، وقد جاء ذلك في قرار لمجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته السادسة المنعقدة في يناير 2003م، تحريم تصكيك الديون نصاً كما يلي:

"لا يجوز التعامل بالسندات الربوية إصداراً أو تداولاً أو بيعاً، لاشتغالها على الفوائد الربوية ولا يجوز توريق (تصكيك) الديون، بحيث تكون قابلة للتداول في سوق ثانوية، لأنه في معنى حسم الأوراق التجارية الذي يشتمل على بيع الدين لغير المدين على وجه يشتمل على الربا".

أما التوريق الإسلامي فيعني: "تحويل أموال منقولة أو غير منقولة محددة إلى أداة مالية محددة مفصولة الذمة ومحددة المدة ذات عائد معين ولها وصف محدد. وقد كان المسلمون يسمون هذا النوع ب (الموارقة) وهي: استعمال الصكوك تقابل الدراهم الفضية" (الخياط، 2004). وبالنسبة للمصارف الإسلامية فإنها لا تلجأ إلى توريق الديون، وإنما إلى توريق الأصول. وبهذا الخصوص يقول الزحيلي:

"التوريق هو جعل الديون مدونة في صكوك أو سندات، وجعلها قابلة للتداول بالطرق التجارية. أو هو جعل الدين المؤجل في ذمة الغير - في الفترة ما بين ثبوته في الذمة وحلول أجله - صكوكاً قابلة للتداول في سوق ثانوية. وقد تبين من البحث أنه لا يجوز توريق دين المرابحة المؤجل وتداوله من قبل المصارف الإسلامية أو الأفراد، ولا يجوز بيع صكوك المضاربة لدى البنوك الإسلامية إذا كانت موجودات وعاء المضاربة ديون مرابحات مؤجلة فقط، أو كانت موجودات وعاء المضاربة خليطاً من سلع عينية ومنافع وديون مرابحات، وقيمة الأعيان والمنافع أقل من مقدار دين المرابحة، فإن كانت أكثر أو كل الموجودات سلماً عينياً، جاز بيعها" (الزحيلي، 2002). يعتبر التوريق من منتجات صناعة الهندسة المالية، وهو عملية تمويلية متطورة، وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية في صورة صكوك الإجارة والمشاركة والمضاربة، أما الديون فيمكن توريقها عند الإنشاء ولا يتم تداولها، وهذا ما يتم في السوق المالية الإسلامية بصكوك المرابحة والسلم والاستصناع.

3- ساهم الاقتراض والاستثمار بنظام الهامش في مضاعفة الخسائر الناجمة عن انخفاض أسعار الأسهم المشتراة بنقود مخلوقة حسابياً.

4- المضاربة التقليدية، وفزع المستثمرين، وتساعد الضغوط على أسعار العملات والبورصات.

5- انتشار استخدام المشتقات في العمليات المصرفية، حيث ساهمت عقود المشتقات التي يقال إنها وصلت قيمة معاملاتها مؤخراً إلى ما يزيد على 500 تريليون دولار. والتي ساهمت في زيادة حدة تقلبات الأسواق.

6- غياب المسؤولية الاجتماعية، وتعود الأفراد على الإقتراض، وتقديم قروض لفئات غير قادرة على السداد أصلاً.

موجودات وأرباح البنوك الإسلامية:

يعمل البنك الإسلامي على تمويل استثماراته بأموال المودعين وأموال المساهمين، ويعمل على توظيف هذه الموارد ضمن ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية من خلال إيجاد قنوات استثمارية وتمويلية ملائمة، ويقوم البنك الإسلامي بالاستثمار والتمويل وفق قاعدتين أساسيتين هما: قاعدة "الغنم بالغرم" وقاعدة "الخراج بالضمان" حيث تعد هاتان القاعدتان من أهم العوامل المؤثرة في عملية توزيع عوائد الأعمال المصرفية (البيطار و فرحات، 2009).

تعتمد البنوك الإسلامية في توظيف موجوداتها المتجمعة من الودائع ورأسمالها على أسلوب المضاربة الشرعية والمشاركة والمرابحة والاستثمار في الأدوات المالية والمحافظة الاستثمارية ودمم البيوع المؤجلة والاستثمار في البضائع والسلع.

صيغ التمويل الإسلامية لمعالجة وتجنب الأزمات المالية:

حرمت الشريعة الإسلامية نظام الفائدة الربوية على القروض والائتمان، وأحلت نظم التمويل والاستثمار الحلال، والقائمة على المشاركة وتفاعل رأس المال، والعمل في إطار قاعدة الغنم بالغرم، كما حرمت الشريعة الإسلامية صور الغرر والجهالة والتدليس والمقامرة والغش والكذب والإشاعات والاستغلال وأكل أموال الناس بالباطل، وأكدت الالتزام بالصدق والأمانة. وتتمثل صيغ التمويل الإسلامية لمعالجة الأزمة المالية من خلال: الصكوك الإسلامية (الحنيطي، 2010).

أولاً: التوريق الإسلامي: قبل الخوض في الصكوك الإسلامية كان لا بد من بيان أمر مهم، وهو المبدأ الذي تقوم عليه الصكوك الإسلامية وهو مبدأ التوريق. ويمكن تقسيم التوريق إلى: توريق تقليدي ربوي وتوريق إسلامي. فالتوريق التقليدي يعني (محيسن، 2006): الحصول على الأموال

دور التوريق الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية:

إن عملية التوريق الإسلامي من الحلول العملية لتفعيل الأسواق المالية وأداة إحترازية كذلك، ويمكن الاستفادة من هذه الأداة التمويلية المستحدثة في تطوير الأسواق المالية العربية الإسلامية وحمايتها من الأزمات المالية، وعلى الهيئات الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية أن تقوم بدراسة هذه الصيغة وتطويرها. وتمثل عمليات التوريق للأصول التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية إحدى الأدوات المالية قصيرة الأجل المهمة، التي يمكن الاستفادة منها في سوق النقد لتوفير متطلبات السيولة إلى جانب إدارة المخاطر بالصورة التي تحقق أهداف هذه المؤسسات.

تطبيق التوريق الإسلامي:

ولعلاج مشاكل انخفاض السيولة وحماية الأسواق المالية الإسلامية من خطر الأزمات المالية الحالية والمستقبلية فإن تطبيق التوريق الإسلامي للديون، أحد الحلول المهمة، فإذا كان على المؤسسة ديوناً في ذمتها للغير وغير قادرة على الوفاء بالتزامها نقداً لعدم توافر السيولة الكافية لذلك أو غيرها من الأسباب الأخرى يمكنها تطبيق إحدى الطرق التالية (عياشي، 2000):

تحويل تلك الديون إلى أسهم، وذلك بموافقة الدائنين وبما تسمح به القوانين والأنظمة، فتصبح تلك الديون عبارة عن أسهم يمتلكها الدائنون، وتمثل جزءاً من حقوق أصحاب الملكية في تلك المؤسسة، ويسري عليها ما يسري على بقية أسهم الشركة.

إذا كانت الشركة أو المؤسسة المالية تمتلك سلماً عينية كالسيارات أو الآلات أو غيرها، وتريد التخلص منها ومن كلفة تخزينها وصيانتها، فيمكن عرضها على الدائنين لمبادلتها بديونهم التي هي على ذمة المؤسسة. ومن ثم ستحقق المؤسسة فائدتين: التخلص من مخزون سلعي يمثل عبئاً مالياً وكلفة دائمة على المؤسسة مع الوفاء بالدين وسقوط الالتزام عن ذمتها.

إصدار سندات ملكية لأعيان مؤجرة؛ لتشجيع الدائنين على مبادلة ديونهم مقابل تلك السندات، وهي تختلف عن سندات الملكية العادية، وإنما هي عين مملوكة مؤجرة تدر عائداً محدداً معروفاً.

ثانياً: الصكوك الإسلامية: بناءً على ما سبق ذكره آنفاً تعتبر صكوك الاستثمار الشرعية بديلاً للسندات المحرمة التي تمثل التزاماً برد المبلغ مع فائدة مضافة إليه باعتبارها قروضاً ربوية.

عرّف مجمع الفقه الاسلامي الصكوك الإسلامية في مؤتمره الرابع بجدة من 18-23/ جمادى الآخر 1408 هـ الموافق 6-11/2/1988م صكوك المقارضة بأنها: "هي أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال القراض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة، وما يتحول اليه بنسبة ملكية كل منهم فيه".

تعتمد هذه السندات أو الصكوك في أساسها الفقهي على المضاربة، لأنها تمثل حصصاً شائعة في رأس المال المضاربة وتكون متساوية القيمة، وتتوافر فيها شروط عقد المضاربة من الإيجاب والقبول، ومعلومية رأس المال ونسبة الربح. ومن مزايا هذه السندات: أنها لا تُدر أية فوائد، ولكن مالك السند له الحق في الحصول على نسبة محددة من الأرباح الصافية للمشروع في نهاية كل سنة مالية، وذلك بعد فترة السماح اللازمة لتنفيذ المشروع.

وجاء في قرارات المؤتمر: بأنه يجوز تداول صكوك المقارضة في أسواق الأوراق المالية إن التزمت بالضوابط الشرعية، وذلك وفقاً للعرض والطلب ويخضع لإرادة العاقدين. كما يجوز أن يتم التداول بقيام الجهة المصدرة في فترات دورية معينة بإعلان أو إيجاب يوجه الى الجمهور تلتزم بمقتضاه خلال مدة محددة بشراء هذه الصكوك من ربح مال المضاربة بسعر معين، ويحسن أن تستعين في تحديد السعر بأهل الخبرة وفقاً لظروف السوق والمركز المالي للمشروع. كما يجوز الاعلان عن الالتزام بالشراء من غير الجهة المصدرة من مالها الخاص على النحو المشار إليه.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات الأزمة المالية العالمية سواء في الدول المتقدمة أم في الدول النامية. وفي هذا الجزء من البحث سنركز على بعض الدراسات المختارة المتعلقة بالمسألة قيد الدراسة وعلى النحو الآتي:

تطرق دراسة (البيستنجي، 2012) إلى التعرف على الأسباب التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية ودور البنك المركزي في الحد من تداعيات الأزمة على البنوك العاملة في الأردن من خلال الإجراءات التي قام بها البنك المركزي الأردني في توفير جهاز مصرفي سليم وأظهرت نتائج الدراسة أن الأزمة المالية العالمية رفعت كلاً من نسبة الديون غير العاملة ونسبة السيولة القانونية وكما أثرت برفع نسبة كفاية رأس المال، وأوصت الدراسة استمرار البنك المركزي الأردني

اختلاف الزمان والمكان،. وبيان طبيعة الأزمة المالية العالمية المعاصرة وأسبابها الرئيسة وأساليب التمويل البديلة في الاقتصاد الإسلامي، وتوصلت الدراسة إلى أن الأزمة المالية العالمية تعزى إلى جملة من الأسباب ترتبط بشكل واضح بآلية عمل النظام الرأسمالي، واستخدام المشتقات المالية، وانتشار الفساد الأخلاقي، وأوصت الدراسة المصارف الإسلامية التركيز على الاستثمار الحقيقي، وتوفير بدائل تمويل تستمد معظم خصائصها من الإطار العام للعمل المصرفي الإسلامي.

هدفت دراسة (الرشدان، 2009)، إلى التعرف على العوامل المؤثرة في أداء البنك الإسلامي الأردني مقاساً بمعدل ربحيته ودراسة طبيعة العلاقة بين هذه العوامل وربحية البنك، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم البنك وربحية البنك، وعدم وجود علاقة بين نسبة إجمالي التمويل بالإئتمان إلى إجمالي الأصول وربحية البنك، وأوصت الدراسة إلى ضرورة إستمرار البنك الإسلامي الأردني في استثمار ودائعه في مشاريع ذات جدوى اقتصادية أكبر.

كما أظهرت دراسة (Levitin, j. et. al, 2009) كيفية نشأة الأزمة المالية العالمية، ووصف سياسة الإفراض في البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلت الدراسة إلى أن سياسات الإفراض في البنوك كانت غير مدروسة ومتخبطة ودون دراسة مسبقة وأوصت الدراسة بأن على البنوك التجارية وضع سياسات إفراض واضحة ومدروسة أو التقليل من عمليات التوريق.

وبينت دراسة (Hellwing, 2008)، أسباب الأزمة المالية العالمية، وذلك من خلال بيان مفهوم وآلية التوريق والاستخدام الهائل لعمليات التوريق دون الأخذ بالمخاطر المترتبة عليه، وتوصلت الدراسة إلى أن السبب الرئيس في حدوث الأزمة هو الاستخدام المفرط لعمليات التوريق من خلال النظام الرأسمالي، وأوصت الدراسة بدراسة عمليات التوريق قبل استخدامها مسبقاً وأخذ المخاطر المحيطة بها بعين الاعتبار.

دراسة الحالة العملية:

التعريف بالبنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل:

تشير المعلومات المدونة في الموقع الرسمي للبنك على شبكة الانترنت أن البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل تأسس في العام 1978 كشركة مساهمة عامة محدودة لممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، بموجب القانون الخاص بالبنك الإسلامي الأردني رقم (13) لسنة 1978، وتم إلغاء القانون المذكور واستعيض عنه بفصل خاص بالبنوك الإسلامية ضمن قانون

بتشديد الرقابة المصرفية على البنوك التقليدية وخاصة في الأقسام التي تتعامل مع الاستثمارات التي تكون من خارج الأردن.

وتناولت دراسة (الحبيب ومصطفى، 2011) اختبار نجاعة النموذج البنكي الإسلامي في ظل الأزمة المالية كشرط أساسي لمواصلة نشاطها التمويلي، وبناء محافظ استثمارية مثلى باستخدام البرمجة التربيعية وتطبيقها على عينة من أسهم البنوك الإسلامية. وخلصت الدراسة إلى ارتفاع الربحية المالية للأصول في البنوك الإسلامية أثناء مرحلة انتعاش الأزمة، إضافة إلى إمكانية بناء محافظ استثمارية كفوة لأسهم البنوك الإسلامية الخليجية تحقق عوائد مرتفعة بمخاطر محدودة خلال فترة الأزمة المالية على مستوى البورصات الخليجية، وأوصت الدراسة احترام المبدأ القرآني في تحريم الربا الذي من شأنه أن يسهل في التعاملات المالية ويجنب الجميع الديون المبالغ فيها التي تحطم الاقتصاد.

وتطرقت دراسة (رحماني والغالي، 2010) إلى بيان مدى إمكانية البنوك الإسلامية في التقليل من مخاطر التعرض للأزمات المالية الحديثة وبيان منظومة وقائية التي تمكنها من مجابهة الأزمات المالية مستقبلاً، وبينت الدراسة الإستراتيجية المستقبلية للبنوك الإسلامية، وخلصت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية لديها استعداد لمجابهة تداعيات الأزمة المالية، بفضل امتلاكها لمنظومة مناعية وقائية مستمدة في الأساس من تعاليم ومبادئ الشريعة الإسلامية تحصنها ضد الأزمات، وأوصت الدراسة بأن يكون للمصارف الإسلامية إستراتيجية تنمو بعيداً عن ارتباطها الوثيق بالمصرفية التقليدية.

وتناولت دراسة (عثمان، 2009)، بيان إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية، وتقييم عوامل السيولة والربحية والمخاطر لدى إدارة المصارف للموجودات والمطلوبات. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية وقيام المصارف التقليدية بتنوع استثمار ودائعها بعمليات التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة المخاطر لدى المصارف الإسلامية ضعف درجتها لدى المصارف التقليدية. وأوصت الدراسة بتدريب وتأهيل الكادر الفني للمصارف الإسلامية على دراسة الجدوى الاقتصادية، وتقييم المشاريع من أجل التنوع في أدوات التمويل الاستثمارية.

كما أكدت دراسة (العنوم، 2009)، الوقوف على مساهمة المصارف الإسلامية في الحد من مشكلة الأزمة المالية العالمية، وقدرة النظام الإسلامي على حل المشكلات على

3. تلبية البيانات المتوافرة عن البنك الإسلامي الأردني متطلبات الدراسة الحالية.

البنوك رقم (28) لسنة 2000 وأصبح ساري المفعول اعتباراً من تاريخ 2000/8/22، وأصبح رانداً في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية.

عرض ومناقشة النتائج:

تحليل إجمالي الأصول وأرباح البنك الإسلامي الأردني للفترة السابقة واللاحقة للأزمة المالية:

استناداً إلى التقارير المالية السنوية للبنك الإسلامي الأردني للفترة محل الدراسة يتبين ما يلي:

قبل البدء باختبار فرضيات الدراسة، تم التأكد من صلاحية البيانات للاختبارات المعلمية، حيث تم اختبار أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي Normality:

يستخدم في هذا الصدد نوعان من الاختبارات للتأكد من خلو العينة من القيم المتطرفة، وأنها تتوزع طبيعياً، وبالتالي إمكانية استخدام الاختبارات المعلمية (parametric tests)، كاختبارات (ت) (t-tests)، ويعتمد اختبار التوزيع الطبيعي على اختبارين، وهذان الاختباران هما Kolmogorov-Smirnov & Shapiro-Wilk، حيث أن القاعدة تنص على أن المتغير يتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة Sig أكبر من 5%، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول (2) التالي: نلاحظ من الجدول (2) أن جميع القيم كشفت بالاختبار عن مستوى دلالة أكبر من 0.05 وهذا دليل على أن جميع القيم تتوزع بشكل طبيعي، ولا وجود لقيم متطرفة تؤثر في النموذج ضمن العينة. كما أن جميع البيانات الخاصة بفرضيات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا يؤكد صلاحية البيانات للاختبارات المعلمية ومنها اختبارات t-test.

يتعامل البنك مع جميع العقود والعمليات والمعاملات التجارية والمالية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتتركز أهدافه على تقديم حلول بنكية إسلامية للعالم أجمع، وتكمن رؤيته في أن يصبح مجموعة مالية إسلامية رائدة في المنطقة والعالم، ويمثل بنك دبي الإسلامي أكبر بنك إسلامي في الأردن إذ بلغت موجودات البنك حوالي 3 مليارات دينار، ويصل عدد العاملين فيه إلى 2000 موظف، ويمارس نشاطه من خلال مكتبه الرئيس في العاصمة عمان، إضافة إلى فروع العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية (http://www.jordanislamicbank.com).

مبررات اختيار البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل كحالة دراسية:

تم اختيار البنك الإسلامي الأردني كحالة دراسية للمبررات الآتية:

1. يعمل البنك الإسلامي الأردني ضمن قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية والذي يعتبر من أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً في العالم، حيث يضم ما يزيد على 400 مؤسسة مالية تدير ما يزيد عن تريليون دولار أمريكي (1000 مليار دولار أمريكي) من الأصول.
2. يعد البنك الإسلامي الأردني متكامل الخدمات، فضلاً عن كونه أكبر بنك إسلامي في الأردن، إذ يتمتع بتاريخ طويل وخبرة واسعة مع الالتزام بالتطور المستمر وابتكار المنتجات المصرفية الجديدة.

الجدول (2)

اختبار التوزيع الطبيعي

	Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
	Statistics	Df	Sig.	Statistics	df	Sig.
TA	0.138	14	0.200	0.917	14	0.201
NI	0.206	14	0.111	0.907	14	0.201

الجدول (3)

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	TA ₀	1,008,699,113	7	3,139,337,846	118,655,818
	TA ₁	2,490,639,289	7	6,311,232,227	23,8542,156
Pair 2	NI ₀	5,750,122	7	5,916,979	2,236,407
	NI ₁	3,0721,398	7	7,603,313	2,873,782

ثانياً: الإحصاء الوصفي:

الجدول (3) يعرض المقاييس الإحصائية لبيانات الدراسة، وعلى النحو التالي:
استناداً إلى التقارير المالية السنوية للبنك الإسلامي الأردني للفترة محل الدراسة يتبين ما يلي:

1- بلغ معدل إجمالي الأصول في المصرف الإسلامي الأردني للفترة ما قبل الأزمة المالية (2000-2006) ما قيمته (1,008,699,113) ديناراً أردنياً، وبانحراف معياري (3,139,337,846) ديناراً أردنياً، في حين بلغ إجمالي الأصول في المصرف الإسلامي الأردني للفترة ما بعد الأزمة المالية (2007-2013) ما قيمته (2,490,639,289) ديناراً أردنياً، وبانحراف معياري (6,311,232,227) ديناراً أردنياً. مما يعني إقبال العملاء على التمويل من خلال المصرف وزيادة ثقتهم به من جانب، وحرص البنك على القيام بمشاريع ناجحة وذات جدوى اقتصادية وزيادة أنشطتها الاستثمارية من جانب آخر من خلال مزج عنصر رأس المال مع العمل والمشاركة بالمخاطر (الغنم بالغرم).
2- بلغ معدل صافي الربح في المصرف الإسلامي الأردني للفترة ما قبل الأزمة المالية (2000-2006) ما قيمته (5,750,122) ديناراً أردنياً، وبانحراف معياري (5,916,979) ديناراً أردنياً، في حين بلغ صافي الربح في المصرف الإسلامي الأردني للفترة ما بعد الأزمة المالية (2007-2013) ما قيمته (3,0721,398) ديناراً أردنياً، وبانحراف معياري (7,603,313) ديناراً أردنياً. مما يعني ارتفاع في صافي أرباح البنك لفترة ما بعد الأزمة المالية مقارنة بالفترة السابقة للأزمة المالية.

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة:

تم استخدام اختبار (Gujarati, Paired Samples Test (2004)، وبعتماد 95% درجة وثوقية لكل من أزواج متغيرات الدراسة، وذلك لاختبار وجود الفروق المعنوية في معدل إجمالي الأصول وصافي الربح في المصرف الإسلامي الأردني، قبل وبعد وقوع الأزمة المالية، وكانت النتائج كما يلي:

يبين الجدول (4) ما يلي:

2- يوجد فروق معنوية بين صافي الربح في المصرف الإسلامي الأردني قبل وقوع الأزمة المالية (NIO)، وبعد وقوع الأزمة (NI1)، حيث بلغ متوسط الفرق (24,971,276) ديناراً أردنياً، ولصالح فترة ما بعد وقوع الأزمة المالية، وهذا الفرق يعتبر معنوياً حيث كانت قيمة t (-24.431)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000) وهو أقل من 0.05، وعليه نرفض الفرضية العدمية الثانية، ونقبل البديلة، التي تنص على أنه " يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في صافي أرباح البنك الإسلامي الأردني للفترة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية". إن زيادة إجمالي الأصول للفترة ما بعد الأزمة المالية العالمية، أدى إلى زيادة الأرباح لصالح الفترة ما بعد الأزمة، وهذا يدل على أن المصارف الإسلامية لديها القدرة على تجاوز الأزمات المالية.

الجدول (4)
Paired Samples Test

		Paired Differences					T	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	TA ₀ -TA ₁	-1.482E9	3.363E8	1.271E8	-1.793E9	-1.171E9	-11.657	6	0.000
Pair 2	NI ₀ -NI ₁	-2.497E7	2.704E6	1.022E6	-2.748E7	-2.247E7	-24.431	6	0.000

في أرباح البنك الإسلامي الأردني قبل وبعد الأزمة المالية العالمية. حيث أشارت النتائج إلى ارتفاع أرباح البنك بعد الأزمة عنها قبل الأزمة ويعزى ذلك إلى الثقة في المصارف الإسلامية حيث لم يكن تأثير الأزمة المالية كبيراً عليها مقارنةً بنظيراتها التقليدية، مما أدى إلى فتح قناة جيدة للمستثمرين الذين يريدون استثمار فائض أموالهم ضمن ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية وبعيداً عن الربا، مما يسهم في استقرار واستمرارية ومثانة البنك.

4. بينت نتائج الدراسة الحالية توافها مع الدراسات السابقة والتي أكدت على أن البنوك الإسلامية لديها منظومة وقائية تمكنها من مواجهة تداعيات الأزمات المالية وذلك من خلال صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة بالربح والخسارة ومزج رأس المال بالعمل.

التوصيات:

من خلال النتائج التي كشفت عنها الدراسة توصي الباحثة بما يلي:

1. على البنوك الإسلامية تشجيع أساليب التمويل القائمة على الربح والخسارة وتنويعها لفتح المجال لزيادة أصولها وارتفاع أرباحها.
2. الاستمرار في مواجهة الأزمات المالية واتخاذ الإجراءات الكافية لتجنب التأثير بالأزمات المالية.
3. إعادة إجراء الدراسة على عينة أخرى من البنوك الإسلامية وإضافة متغيرات مختلفة عن متغيرات الدراسة الحالية لتعزيز النتائج المتعلقة بهذه الدراسة.

حيث أن المصارف الإسلامية لا يجوز لها الاستثمار في المشتقات والأدوات المالية القائمة على المديونية، بل إنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الحقيقي، كما إن المصارف الإسلامية الأردنية أكثر تمويلهم واستثماراتهم في قطاع الاستهلاك والذي لم يتأثر كثيراً بالأزمة المالية. وهذا دليل على أن الأنظار أصبحت متجهة نحو المصارف الإسلامية حيث أصبح هناك العديد من العملاء يتوجهون للإيداع لدى المصارف الإسلامية هروباً من الربا هذا من جانب وهروباً من إفلاس العديد من المصارف التقليدية من جانب آخر. وهذا يتوافق مع ما تم التوصل إليه في دراسة (عثمان، 2009).

النتائج والتوصيات:

النتائج:

خلصت الدراسة الحالية إلى النتائج الآتية:

1. تتمثل صيغ التمويل الإسلامية لمعالجة الأزمة المالية من خلال: الصكوك الإسلامية (صكوك المشاركة، صكوك المرابحة، صكوك السلم، صكوك الإستصناع، صكوك المضاربة).
2. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود فروق معنوية دالة إحصائياً في إجمالي أصول البنك الإسلامي الأردني للفترة اللاحقة للأزمة المالية العالمية، حيث أشارت النتائج إلى ارتفاع إجمالي الأصول بعد الأزمة عنها قبل الأزمة وهذا يشير إلى أن المصرف كانت معظم استثماراته محلية ولم تكن استثماراته دولية مما جنبه التأثير بالأزمة، وبحث المستثمر عن مصادر تمويل أكثر أمناً واستقراراً.
3. كشفت الدراسة عن وجود فروق معنوية دالة إحصائياً

المراجع

- علاوي، س. وغرابية، ف. (2008)، "التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام القياس متعدد الاتجاهات: دراسة تطبيقية على قطاع الخدمات في الأردن"، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 35، العدد 2، ص 377-397.
- محمد، م، وآخرون، (2008)، "التحليل المالي، مدخل صناعة القرار"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، ص 178.
- مطر، م. وعبيدات، أ. (2007)، "دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 4، ص 440-462.
- المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي الأردني، العدد الثالث، 2013. Available At: www.jci.org.jo/linkclick.aspx?Fileticket=ugkf.
- Gujarati, D.N. (2004). *Basic Econometrics*. (4th ed.), UNA, New York: McGraw Hill.
- Hellwig, M. (2008). "Systemic risk in the financial sector: an analysis of the subprime-mortgage financial crisis". *De Economist*, 157, (2).
- Levitin, A. Wachter, S. (2009). "Securitization: Cause or remedy of the financial Crisis?". *Georgetown law and economics research*, 9-31.

- الخضيري، م. (1996)، "الديون المتعثرة الظاهرة - الأسباب"، العلاج، الطبعة الأولى، القاهرة، أيترك للنشر والتوزيع، ص3.
- الرجبي، م. (2006)، "استخدام النسب المالية في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الأردنية باستخدام التحليل التمييزي والتحليل اللوجستي"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 13، العدد 2، ص 149-173.
- الغرابية، ف. وريما، ع. (1987)، "استخدام النسب المالية في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن"، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 14، العدد 8، ص 33-66.
- جهماني، ع. واحمد، أ. (2004)، "التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستخدام القياس متعدد الاتجاهات"، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 31، العدد 2، ص- 233 209.
- رمو، و. والوتار، س. (2010)، "استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية"، تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 32، العدد 100، ص 9-29.
- صالح، ع. وآخرون، م. (2000)، "تحليل بقاء المنشآت دالة للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات العراقية والأردنية المساهمة"، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، السنة الثالثة، العدد 4.

**The Impact of The Global Financial Crisis on the Total Assets
of Islamic Banks and Profits
“Case Study”**

**Hana M. Honaiti*

ABSTRACT

The study aims to find out the impact of the global financial crisis on the total assets and profits of Jordan Islamic Bank, was to rely on published financial reports of the Bank for the period of 2000 - 2013 in order to determine it. The study included financial statements covering a period of seven years before the global financial crisis, and seven years after the global financial crisis. It was the use of complex assets, and net profit after tax was also used test (Paired Sample T-test) to test the hypotheses of the study.

The study found the presence of statistically significant differences in total assets and net profit for the Jordan Islamic Bank for Finance and Investment for the period before and after the global financial crisis, as there was a positive impact of the global financial crisis, which has increased the total assets after the crisis, and increased the bank's profits, and recommended that the study of Islamic banks need to encourage methods of financing based on profit and loss and diversification to open the area to increase its assets and higher profits.

Keywords: financial Crisis, Islamic Banks.

* World Islamic Sciences and Education University, Jordan. Received on 22/01/2015 and Accepted for Publication on 19/05/2015.